



التحولات في سياسات الهجرة واللجوء وتأثيرها على الأمن القومي للدول الأوروبية

م.م هيثم عقيل محمود

كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق

haithem.akeel@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

تعتبر ظاهرة الهجرة رد فعل طبيعي من قبل الكثير من الناس التي وجدت الحروب والصراعات في بلادها ولم تعد الحياة العادية ممكنة، فكلما كبرت تلك الصراعات والمشاكل كلما مهدت الطرق نحو الهجرة وترك البلاد هنا واللجوء هناك بغض النظر عن الأهداف والأسباب، وفي آخر المطاف فتصبح مغادرة البلاد والتوجه نحو المجتمع الجديد . الهدف المحوري وقد كانت قضايا الهجرة غير الشرعية واللجوء كمثال الانقسامات العرقية والإثنية وتزايد حركات التطرف والإرهاب أخذت اهتماما أكبر بعد انتهاء الحرب الباردة .

لقد تحولت العديد من القضايا ذات الطابع الاقتصادي إلى قضايا ذات أبعاد سياسية وأمنية بالدرجة الأولى. وعند مناقشة المخاطر التي يتعرض لها اللاجئين والمهاجرون خلال رحلاتهم نحو الحدود الأوروبية، وجّه عدد من المحللين المسؤولية إلى السياسات المتبعة من قبل الدول الأوروبية. ومع هذا التحول، أصبح البعد الأمني حاضراً بقوة في تناول هذه القضايا، حيث تصاعد الربط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي للدول.

الكلمات المفتاحية : الهجرة ، اللجوء ، الأمن القومي ، أوروبا.



Transformations in immigration and asylum policies and their impact on the national security of European countries.

Haitham Aqeel Mahmoud

College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq

haithem.akeel@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

The phenomenon of migration is a natural reaction by many people who have faced wars, conflicts and problems in their countries, and the normal ways of life have never ceased to be possible. The greater these conflicts and problems become, the more paths become available towards migration, leaving the country here and seeking refuge there, regardless of the goals and reasons, and in the end, leaving becomes For the country and moving towards a new society is the primary goal The issues of illegal immigration and asylum, like other issues such as racial and ethnic divisions and the increase in extremist and terrorist movements, received greater attention after the end of the Cold War, when issues of an economic nature turned into primarily political and security issues.

Therefore, when discussing these risks to which refugees and migrants are exposed during their journeys in order to reach the borders of Europe, analysts blamed the policies followed by European countries. Talk of security has become present in these issues, and the link between the internal and external security of countries has increased.

Keywords: immigration, asylum, national security, Europe.



المقدمة

تعد الهجرة البشرية ظاهرة كونية جغرافية واجتماعية قديمة لازمت الانسان منذ بدء الخليقة , فالإنسان منذ القديم كان يرحل وينتقل من مكان لآخر ويهاجر طلباً للرزق وتحسين مستواه المعيشي او سعياً للأمن والحياء المستقرة , وكان نتيجة ذلك ان انتشر الانسان من موطنه الأصلي الى انحاء المعمورة من خلال الهجرات البشرية التي حدثت في ازمة ما قبل التاريخ وبداية التاريخ المكتوب واستمرت على مر الزمان والعصور , أصبحت الهجرة واللجوء تشكلاً عبئاً كبيراً جداً على المجتمعات الدولية والتي سعت من أجل وضع الأطر القانونية المحددة من أجل حل هذه الازمات الإنسانية ولكن ما تم الوصول إليه قد اصطدم بتزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين وعدم القدرة الفعلية للدول المضيفة على استيعاب الاعداد المتزايدة من المهاجرين وطالبي اللجوء مما أدى إلى تنامي حالات الهجرة واللجوء وتصدرها لكل مشاكل الدول الأخرى.

سعت المجتمعات الدولية إلى إعطاء مواضيع الهجرة واللجوء اهتماماً كبيراً عالمياً لهذا كان ولا بد من تسليط الضوء على مواضيع الهجرة واللجوء والعمل دوماً على تحديد النقاط القانونية التي تم وضعها من قبل دول الاتحاد الأوروبي من أجل العمل على التحسين لأوضاع اللاجئين والمهاجرين و اتخاذ سياسات واجراءات لأمننة هذه الظاهرة ومنها إعادة صياغة قانون الهجرة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كون ظاهرة الهجرة أصبحت واحدة من أخطر التهديدات الأمنية المسببة والمؤثرة على الامن والاستقرار في اوروبا والمسببة للكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالمساس بالهوية والرفاه الاقتصادي للشعوب الأوروبية وفي هذه الظروف تحول مفهوم الهجرة من ظاهرة إنسانية اجتماعية تساهم في نقل الثقافات واحتكاك الشعوب ببعضها البعض الى ظاهرة تؤدي الى تصادم الشعوب والدول مما دفع بدول الاتحاد الأوروبي الى اتخاذ سياسات واجراءات لأمننة هذه الظاهرة ومنها إعادة صياغة قانون الهجرة.

مشكلة البحث :

تتجسد إشكالية البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١- ما مفهوم الهجرة ؟
- ٢- ما مفهوم اللجوء ؟
- ٣- ما هو الميثاق الجديد للهجرة واللجوء في المفوضية الأوروبية؟
- ٤- ما تأثير الميثاق في الداخل الأوروبي؟



أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي :

١- تحديد مفهوم الهجرة لغة واصطلاحاً

٢- معرفة الميثاق الجديد للهجرة واللجوء في المفوضية الأوروبية

٣- ما هو تأثير الميثاق في الداخل الأوروبي

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج التحليلي والوصفي حيث يعتمد المنهج التحليلي على مناقشة وتحليل الدور البارز للتحويلات في سياسة الهجرة واللجوء أما المنهج الوصفي من أجل وصف الهجرة واللجوء وتعريفهما لغة واصطلاحاً

خطة البحث :

تم تقسيم البحث إلى مبحثين وكما يلي :

المبحث الأول : مفهوم الهجرة واللجوء

المطلب الأول: مفهوم الهجرة

المطلب الثاني : مفهوم اللجوء

المبحث الثاني :التحويلات في سياسات الهجرة واللجوء وتأثيرها على الداخل الأوروبي

المطلب الأول :ميثاق الهجرة واللجوء في المفوضية الأوروبية

المطلب الثاني :تأثير الميثاق في الداخل الأوروبي

الخاتمة



المبحث الأول

مفهوم الهجرة واللجوء

اعتاد الانسان منذ القدم على الهجرة واستمر ذلك حتى العصر الحالي، فالإنسان يتنقل من مكان الى اخر ذلك من اجل الوصول الى حياه أفضل وفرص حياة أكثر توفر ، وان المجتمع الدولي تدخل بشكل كبير جدا من اجل ضبط الاطر القانونية التي تتعلق بموضوع الهجرة والتي اصبحت غير متعلقة بمكان وبزمان وان تحديد مصطلحين المهاجر واللاجئ من الامور الهامة جدا انها تحمل في طياتها الحماية القانونية للحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين اي بين الفرد المهاجر واللاجئ وبين الدولة المضيفة لهما(الجعفري، ٢٠٢٠، ص ٤٠):

وسوف نتناول في هذا المبحث وفق المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: مفهوم الهجرة و المطلب الثاني : مفهوم اللجوء

المطلب الأول

مفهوم الهجرة

ان تسميه المهاجر في اللغة العربية شامله حيث توضحه باننه ذلك الذي يهاجر من بلد الى بلد اخر او من اقليم الى اقليم اخر أو من دوله الى اخرى اي هاجر من الاولى واستقر في الثانية اي ترك الاولى واعلن استقراره في الاخرى.(ابراهيم، ٢٠١٥، ص ٤٤)

اما في المعنى الاصطلاحي :فان الهجرة هي الانتقال من بلد الى اخر فمن ينتقل من بلد الى بلد اخر يقال عنه هاجر الى البلاد الفلانية في حال انتقل الى هذه البلاد للإقامة فيها ولكن يقصد بالهجرة الشرعية هي الهجرة التي يتم فيها انتقال الفرد من بلاد الشرك الى بلاد الاسلام وهكذا نجد ان الهجرة في اللغة هي اشمل واوسع وبالتالي يتوجب التفريق في ذلك ان المهاجر في الهجرة الشرعية هو الذي يهاجر من بلاد الآثام الى بلاد سليمة معافية فيقال له مهاجر كما دعي المهاجرون من قريش وغيرهم من المهاجرين الذين انتقلوا الى المدينة المنورة وسمحو بذلك لانهم انتقل من بلاد الشرك الى بلاد الإسلام وفي الفقه الاسلامي فالمهاجرون هم الذين أسلموا قبل القيام بفتح مكة وهاجروا الى النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وسكنوا فيها وتركوا بلادهم وذلك رغبة في مرضاه الله تعالى ونصرت الدين الإسلامي اما بالنسبة الى الهجرة من الجهة الإسلامية فهي لا تختلف كثيرا عن تلك المعاني من الصحيح ان تلك الهجرة قد انقطعت عند فتح مكة المكرمة ولكن الهجرة من مكان لآخر مستمرة متى توفرت الاسباب لذلك. (ابراهيم، مصدر سابق ، ص ٤٤)



اما في القانون والميثاق الدولي فان الوكالة التابعة للأمم المتحدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تطلق على المهاجر بانه الشخص الذي ينتقل عبر الحدود الدولية او في داخل حدود الدولة بحيث يكون بعيد عن مكان اقامته بغض النظر عن وضعه القانوني وما ان كانت الحركة بشكل طوعي او غير طوعي وما هي الاسباب لهذه الحركة وما هي فترة الإقامة رابعا. (الجعفري، ٢٠٢٠، ص ٢٢)

وان المجلس الدولي لحقوق الانسان عرف المهاجر بانه فرد متواجد خارج اقليم الدولة ويعتبر من رعاياها ولا يعتبر في الدولة المتواجد على اقليمها لاجئ ولا يعتبر كوطني ولا اعضاء بعثة دبلوماسية ولا يهتم ابدا طريقه تجاوز لحدود دوله لواء خاصتهم ولا مدى قانونيه الإقامة فيها ولا ان كانت هذه الدولة دوله المقصد او دوله العبور وان اداره الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية عرفت المهاجر على انه الفرد الذي ينتقل الى بلاد غير بلاد الإقامة متعارف عليهم لمدة تتجاوز ١٢ شهر بحيث يصبح البلد الذي ذهب اليه هو البلد المعتاد للإقامة وايضا منظمه اليونسكو عرفت المهاجر بانه كل فرد يعيش بشكل مؤقت او بشكل دائم في بلاده الذي لم يولد فيهم واكتسب منها مركز اجتماع وبالتالي فان المهاجر هو الفرد الذي يغادر بلاده بشكل طوعي ومن دون اي ضغوطات وبكامل قواه العقلية من اجل تحسين اوضاعه. (الجعفري، مصدر سابق، ص ٢٢)

المطلب الثاني

مفهوم اللجوء

اللاجئ هو أي شخص يهاجر من بلده أو منطقتة الأصلية وذلك خوفاً من الاضطهاد وفي الوقت ذاته يشعر بأنه لن يمكنه العودة إلى بلدة خوفاً من المزيد من الاضطهاد. (ملتقى الباحثين السياسيين، الفرق بين المهاجرين واللاجئين متوفر على الموقع الالكتروني الآتي <https://arabprf.com/?p=>: ١٣٩)

فالجوء لغة : هي كلمة مشتقة من (لَجَأَ) يَلْجَأُ : لُجُوءاً و لَجَأً إلى الحصن وغيره : أي استتر به واعتصم و احتمى (مسعود، ١٩٩٥م، ص ٦٨٥)

والمَلْجَأُ واللَجَأُ : يقصد به المَعْقِلُ جمع ألجاء . ويقالُ : ألجأت فلاناً الى شيء ما إذا حَصَّنْتَه في مَلْجَأ ، وَلَجَأ ، والتَّجَأَت إليه التَّجَاء (ابن المنظور، ٢٠٠٣، ص ٣٥) وتعتبر كلمة الملجأ مصطلح من المصطلحات الغامضة ، ففي العربية تأخذ من لجأ أو التجاء ، ويقصد بها المكان الذي يأتي اليه الشخص او الذي يعتصم به سواء أكان مكان او انسان ، أما بالنسبة لمفهوم اللاجئ في اللغة جمعه لاجئون وهو الذي هرب من بلده نتيجة أمر سياسي او غيره ولجأ الى بلاد معينة من دون سواها وكذلك يعرف اللاجئ بأنه اصطلاح يتم اطلاقه على الشخص الذي ينتقل من اقليم دولة معينة الى دولة اخرى وذلك طلبا للملجأ الذي يأمن فيه من خطر او اضطهاد . (ملوف، ٢٠١٠، ص ٧١٣)



اما في الفقه فقد تنوع مفهوم اللجوء والملجأ واللاجئ ، وهذا ما سنقوم بدراسته وفق الآتي :

فقد عرف جانب من الفقه أن اللجوء هو لجوء شخص الى سفارة اجنبية او لحكومة اجنبية او لسفينة حرب اجنبية من أجل الاستفادة من حماية تلك الدولة هرباً من العدو الذي احتل بلده او من ملاحقة حكومته ، بحيث تتعرض حريته او سلامته او حياته إلى المخاطر . (العادة، ١٩٧٤، ص ٣٥٦)

وهو بذلك يجعل للجوء طبيعة خاصة تقتضي في كونه فعلاً يستفيد منه اللاجئ ويتجسد هذا الحق بالحماية التي تقدمها اليه دولة الملجأ وذلك بعد هروبه من العدو المحتل لبلده او من ملاحقة حكومته بالشكل الذي يحقق الحماية اللازمة لحريته وسلامته وحياته وإن هذا الحق يمنح لكل من لجأ الى السفارة الاجنبية او الحكومة الاجنبية او سفينة الحرب الاجنبية ، وهذا الرأي يضيق من مفهوم اللجوء فهو لا يستوعب مجموعة كبيرة من اللاجئين اذا اخذ بعين الاعتبار الاسباب الاخرى التي تدفع الافراد إلى اللجوء بعيداً عن احتلال بلد اللاجئ من قبل العدو او نتيجة ملاحقته من قبل حكومة بلده مثل وجود الكوارث الطبيعية او وجود الخطر الحقيقي على حياته وقد عرف جانب آخر من الفقه اللجوء على انه الحماية التي تقوم الدولة بمنحها فوق اراضيها او فوق مكان تابع إلى سلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية ، والهدف منه هو انقاذ حياة الاشخاص او حريتهم والذين يعدون انفسهم مهددين في بلادهم ، ويعتبر التعريف المذكور اللجوء هو حق يمنح للاجئ و يتجسد في الحماية التي تمنحها الدولة للاجئ المتواجد فوق اراضيها او فوق مكان تابع لسلطاتها وذلك بناءً على طلب يتم تقديمه من اللاجئ الى السلطات المختصة الا انه وسع من مفهومه بحيث اشتمل على اعطاء الحق في اللجوء لكل من يتواجد فوق اراضي دولة الملجأ او فوق المكان التابع لسلطتها وذلك بهدف انقاذ حياة الاشخاص وحياتهم ممن يعتبرون مهددين في بلادهم وبناءً على ما تم تعريفه يمكننا تعريف اللجوء على انه الحق الذي يتمتع به اللاجئ ويتجسد بالحماية الممنوحة له من قبل دولة الملجأ التي يتواجد على أراضيها او في مكان تابع لسلطاتها وذلك بناءً على طلب مقدم من هذا اللاجئ الى السلطات المختصة على ان يكون هناك خطر او خوف من خطر للاجئ في وطنه ويدفعه من أجل طلب اللجوء (الكياي، ١٩٩٤، ص ٣٧٢)

المبحث الثاني

التحولات في سياسات الهجرة واللجوء وتأثيرها على الداخل الأوروبي

صادق البرلمان الأوروبي على الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء في 20 ديسمبر ٢٠٢٣ وذلك بعد مجموعة من الخلافات والنقاشات والتسويات الصعبة ويقوم الميثاق على أربع ركائز وهي: الفحص على الحدود الخارجية وآلية التضامن بين الدول الأعضاء وحالات الأزمات والقوة القاهرة، والهجرة القانونية. ويعتبر الميثاق الجديد انتصار مؤقت لتيار الوسط في الاتحاد الأوروبي في مواجهة اليمين المتطرف حيث ذهبت بعض الأحزاب اليمينية مثل حزب الجبهة الوطنية وحزب الحرية وحزب البديل لألمانيا إلى حد التحذير من "الاستبدال العرقي" (Rose, 2022) وقد حقق هذا الميثاق جانب مهم من مطالب الرأسمالية الأوروبية في استدامة تدفق العمالة الماهرة ومنخفضة الأجور من جنوب المتوسط وإن هذا الميثاق يواجه أكثر من تحدي بعضها يتعلق بالتنفيذ والبعض الآخر يتصل بعلاقة الاتحاد مع محيطه الجيوسياسي إلى جانب الانتقادات الحقوقية والإنسانية وسوف يؤدي هذا الميثاق دور أساسي في تغيير طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان شمال أفريقيا وتركيا لأنه يعطي هذه الدول دور مركزي في سياسته من التحكم في تدفقات الهجرة. وسوف نتناول في هذا المبحث المطالب الآتية :

المطلب الأول: ميثاق الهجرة واللجوء في المفوضية الأوروبية، المطلب الثاني: تأثير الميثاق في الداخل الأوروبي

المطلب الأول

ميثاق الهجرة واللجوء في المفوضية الأوروبية

منذ العام ٢٠٢٠ قامت المفوضية الأوروبية بتقديم مشروع ميثاق خاص بالهجرة واللجوء من أجل إصلاح التشريعات القائمة والتي فشلت في تفكيك أزمة اللجوء الكبرى في العام ٢٠١٥ وما بعدها ويقترح الميثاق الحالي المعالجة للعيوب الكثيرة في سياسة اللجوء الأوروبية وذلك عبر تعزيز الضوابط على الحدود بشكل خاص من أجل ثني الراغبين في الهجرة عن المغادرة وذلك من خلال تنظيم إدارة اللجوء ولا سيما في حالات الأزمات وقد واجه الاتحاد الأوروبي ارتفاع جديد في طلبات اللجوء والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥ مع تسجيل ١.١٤ مليون طلب في عام ٢٠٢٣ وتقول وكالة الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)، إنها سجلت أكبر زيادة في عام ٢٠٢٣ في عمليات الدخول غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام



٢٠١٦ ولعل العداء إزاء الهجرة والمهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي هو القضية السياسية الوحيدة التي تتفق عليها الفصائل اليمينية المتطرفة المختلفة (Rose and Lehne, 2024)

ولكن الصراع السياسي والأيدولوجي في داخل المؤسسات الأوروبية بين الوسط واليمين المتطرف واليسار جعل النقاش حول الميثاق عسير وأيضاً أوجد حالة اختلاف شديدة في مواقف الدول وقد بقي الميثاق يراوح مكانه حتى حصلت التسوية بين العائلات السياسية الأوروبية الثلاث الرئيسة حزب الشعب الأوروبي (يمين)، والاشتراكيون والديمقراطيون، وتجديد أوروبا (وسط)، في مواجهة معارضة اليمين المتطرف، وحزب الخضر و من خلال هذه التسوية نجح البرلمان الأوروبي في المصادقة على الميثاق الذي يقوم بعكس موازين القوى الراهنة ويقوم الميثاق الجديد على أربع ركائز أساسية (Rose and Lehne, 2024) :

1. الفحص على الحدود الخارجية :

يؤكد الميثاق الجديد على أن الأشخاص الذين لا يستوفون شروط دخولهم إلى الاتحاد الأوروبي وسيخضعون إلى إجراء فحص ما قبل الدخول والذي سيتضمن تحديد الهوية وجمع كافة البيانات البيومترية وفحوصات الصحة والسلامة وسيتعين على الدول الأعضاء إحداث آليات مراقبة مستقلة من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية وبالتالي سوف يصبح طلب اللجوء لداخل دول الاتحاد صعباً و لاسيما على اللاجئين الذين يسلكون الطرق البحرية غير النظامية أو طرق البلقان البري، حيث سوف يتم احتجاز هؤلاء الأشخاص على الحدود الخارجية في مراكز الاحتجاز الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي ، كما يعتمد فحص الحدود جزئياً على تعزيز قاعدة بيانات "يوروداك"، وهي قاعدة بيانات للمهاجرين على الأراضي الأوروبية وبشكل القياسات الحيوية. فإلى جانب بصمات الأصابع التي تضمها القاعدة سوف تتم إضافة صور الوجه ومعلومات إضافية كاللقب والاسم الأول والجنسية، وتاريخ الميلاد ومكانه. (Rose and Lehne, 2024)

2. آلية التضامن بين الدول الأعضاء :

وقد حافظ ميثاق الهجرة الجديد على نظام دبلن الثالث الذي ينص على أن المهاجرين "يقدمون طلب لجوئهم في أول دولة يصلون إليها في الاتحاد الأوروبي"، لكنه يؤكد على وجود "آلية تضامن إلزامية". (Rose and Lehne, 2024)

3. حالات الأزمات والقوة القاهرة :

حيث تحدد اللائحة التي تهدف إلى التعامل مع حالات الأزمات والقوة القاهرة آلية من أجل الاستجابة للزيادة المفاجئة في عدد الوافدين وتحقيق الضمان للتضامن والدعم للدول الأعضاء التي تواجه تدفق استثنائي لمواطني البلدان الثالثة وستعالج القواعد الجديدة أيضاً مشاكل استغلال المهاجرين والمحاولة في استخدامهم من قبل دول



ثالثة أو جهات فاعلة مُعادية من غير الدول لزعزعة استقرار الاتحاد الأوروبي. و إن التشريع الجديد ينص على شقين: أولهما توفير المرونة للدول الأعضاء من أجل الرد على الأزمات وحالات القوة القاهرة ومنح وضع الحماية الفورية في حالات الأزمات وثانياً ضمان أن نظام التضامن الذي تم إنشاؤه يعمل بشكل جيد مع الأزمات التي تتميز بعدد كبير من حالات الوصول غير النظامية. إن ظروف الأزمة تتطلب الاستعجال وبالتالي يتوجب أن تكون آلية التضامن أقوى ويتوجب أيضاً تقليل الأطر الزمنية التي تحكم تلك الآلية وأيضاً يتطلب الأمر توسيع نطاق النقل الإجباري حتى يشمل، على سبيل المثال المتقدمين من أجل الحصول على الحماية المباشرة، وكفالة العودة والمستفيدين منها وقد أدى الفشل الذريع في السياسة الأوروبية في تطويق الأزمات حينها إلى صعود اليمين المتطرف في كافة أنحاء أوروبا الذي استغل قضية الهجرة من أجل ترويج أيديولوجيته الثقافية العرقية وقد نجح منذ ذلك الحين في كسب مواقع هامة بداخل المجتمعات الأوروبية وتعزيز القاعدة الانتخابية والشعبية على نحو لافت (Rose and Lehne, 2024).

4. الهجرة القانونية:

يؤكد الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء على ضرورة تسهيل مسارات الهجرة القانونية من دول خارج الاتحاد وذلك عن طريق تبسيط إجراءات التقدم بطلب من أجل الحصول على تصريح إقامة من أجل العمل وتعزيز حق المقيمين لفترة طويلة في التنقل والعمل في الدول الأعضاء الأخرى وإن نجاح السياسات الأوروبية للهجرة يقتضي التعاون المكثف والتحالف القوي مع دول الجوار، خاصة فيما يتعلق برفض الوافدين وترحيلهم. (نظيف، ٢٠٢٤)

إلى جانب مقترح المفوضية الأوروبية بوضع "البطاقة الزرقاء الأوروبية" و التي تهدف إلى تشجيع استقبال مواطني الدول الغير أوروبية والمؤهلين تأهيلاً عالياً وإنشاء المنصة الأوروبية من أجل ربط مواطني البلدان غير الأوروبية وأصحاب العمل الأوروبيين وقد تم الاعتراف بمساهمة المهاجرين المقيمين بشكل قانوني في تقليص فجوات المهارات ولاسيما في قطاعات كالصحة والرعاية الطبية والزراعة وزيادة ديناميكية سوق العمل في الاتحاد الأوروبي في أجندة المهارات الأوروبية. (نظيف، ٢٠٢٤)

المطلب الثاني

تأثير الميثاق في الداخل الأوروبي

من النواحي السياسية يعتبر الميثاق الجديد انتصار مؤقت لتيار الوسط في الاتحاد الأوروبي في مواجهة اليمين المتطرف وقد حرصت قوى الوسط بدعم من الحكومات الفرنسية والألمانية والاسبانية على إقرار الميثاق الجديد قبل أن تنتهي ولاية البرلمان الأوروبي وقد تكون محاولات الأحزاب الوسطية الأوروبية للتغلب على اليمين بخصوص الهجرة مجرد مناورات ملتبسة ومضللة للرأي العام الأوروبي وقد كان رد الفعل عبارة عن سلسلة من سياسات



الاتحاد الأوروبي التي تركز على محورين أساسيين لمواجهة تدفقات الهجرة: يتمثل المحور الأول في الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة ملف الهجرة (Rij, 2024).

يتمثل المحور الثاني في اتباع نهج أُمْنَة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي وهناك مجموعة مؤشرات على أن الكتلة الأوروبية قد تواجه بداية تحول جذري حيث تضع معظم استطلاعات الرأي اليمين المتطرف في صدارة الترتيب وذلك بالتوازي تواجه رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، إمكانية عدم التجديد لها ونتيجة لذلك جاءت خطوة المصادقة على ميثاق الهجرة واللجوء لتمثل دافع معنوي وسياسي لتحالف يمين الوسط ويسار الوسط المهيمن على المؤسسات الأوروبية منذ عقود ولا سيما أن مسألة الهجرة واللجوء على قدر من الأهمية بالنسبة إلى الأحزاب اليمينية المتطرفة ذات النزوع القومي المعادي للأجانب، وقد نفذ الاتحاد الأوروبي منذ ذروة أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥ تدابير من أجل تحسين سيطرته على الحدود الخارجية وعلى تدفقات الهجرة وقد كثف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الجهود من أجل وضع سياسة هجرة أوروبية فعالة. ولعب المجلس الأوروبي دوراً هاماً في هذه الجهود وذلك عبر تحديد الأولويات الإستراتيجية، ومن الناحية الاقتصادية فقد حقق الميثاق جانب هام جداً من مطالب الرأسمالية الأوروبية في استدامة تدفق العمالة الماهرة ومنخفضة الأجور (الاتحاد الأوروبي). ميثاق الهجرة الجديد والإصلاحات من جنوب المتوسط إلى جانب تطوير مسألة تسهيل هجرة أصحاب العقول وذوي التأهيل العلمي العالي و منذ سنوات تعاني عدة دول أوروبية من فجوات في تلبية السوق باليد العاملة من حيث الكم أو من حيث النوع المتعلقة بعدد من الأعمال المختصة لكنها اليوم باتت أكثر طلباً للعمالة الأجنبية وذلك نتيجة المنحنى الديمغرافي السلبي من ناحية ومشاريع إعادة توطين الصناعة من ناحية ثانية وقد فرضت التحولات الجيوسياسية التي خلفتها الحرب الأوكرانية وقبلها جائحة كوفيد-١٩، على العديد من الدول الأوروبية وبشكل خاص فرنسا و التراجع عن تصدير الوظائف، وتصدير الصناعة الوطنية نحو دول كالصين وفيتنام وإعادة التوطين للصناعات الكبيرة في أوروبا ولكن هذا المشروع الضخم، يطرح مجموعة من التحديات سواء أكان الأمر متعلق بالحصول على الأراضي أو إزالة الكربون من القطاع وبشكل خاص التحدي المتعلق بوجود اليد العاملة الماهرة وتدريب الموظفين وعلى المستوى الجيوسياسي سوف تكون تأثيرات الميثاق جذرية وذلك لأنه يضع للمرة الأولى إطار تشريعي للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وهي عملياً الحدود مع جواره في المتوسط والبلقان وبالتالي سوف يتعزز دور دول جنوب المتوسط وشرقه ودول البلقان بوصفها جزءاً من سياسات الاتحاد التي تتعلق بالهجرة واللجوء بما يعنيه هذا من توفر أوراق جديدة في يد هذه الدول من أجل تحسين مواقعها التفاوضية مع الكتلة الأوروبية وفي المقابل، يحقق الميثاق الجديد أوراقاً للاتحاد لمزيد ضبط علاقات القوة اللامتكافئة مع جواره حيث يركز الميثاق بقوة على الإدارة الأفضل للحدود الخارجية والعودة وبالتالي الزيادة في تعزيز البعد الأمني الذي كان النهج الرئيسي لإدارة الهجرة على مر السنين وهو أمر يتطلب بالضرورة التحالفات القوية مع دول الجوار والتي من خلالها سوف تتم عمليات الفرز والترحيل. (Rij, 2024)



الخاتمة

إن المقاربة الأوروبية التي تتبنى التشريعات الجديدة للهجرة تتصف بتطبيق سياسات الأماننة والعسكرة للحدود والملاجئ الخاصة باللاجئين مع السعي من أجل الاعتماد على الحلول الخارجية وذلك بعيداً عن قلاع الاتحاد الأوروبي من خلال عقد الاتفاقيات مع دول الجوار دول البلقان وتركيا ودول شمال إفريقيا وذلك من أجل منع تدفقات المهاجرين العابرين من هذه الدول أو القادمين منها وتماشياً مع طروحات أحزاب اليمين المتطرف التي كان لها تأثيرها في أوروبا كانت الكثير من دول الاتحاد الأوروبي قد لجأت إلى تقليل عدد المهاجرين الشرعيين وحرمان عدد كبير جداً من مواطني جنوب المتوسط من الحصول على تأشيرات الدخول لفضاء "شينغن"، فضلاً عن إجراءات تقليل أعداد المهاجرين غير الشرعيين، رغم صعوبة هذا الأمر وإن التشريعات الجديدة للهجرة في أوروبا والتي أُقرت منتصف عام ٢٠٢٤ تسهم في ترسيخ طروحات اليمين المتطرف الذي يبالغ في التلويع بخطر الهجرة على المجتمعات الأوروبية

أولاً: النتائج

- ١- الهجرة تعني أن فرداً أو مجموعة من الأفراد قد غادروا موطنهم الأصلي بإرادتهم الشخصية من دون أي قسر أو أن يجبرهم أحد على هذا التغيير أي أن المهاجر هو الذي اتخذ قرار الهجرة من تلقاء نفسه.
- ٢- تعرف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اللاجئين بأنهم أشخاص غيروا موطنهم من دون إمكانية الرجوع إلى بلدانهم الأصلية نتيجة خوف أو قلق مبرر .
- ٣- من النواحي السياسية يعتبر الميثاق الجديد انتصار مؤقت لتيار الوسط في الاتحاد الأوروبي في مواجهة اليمين المتطرف.

ثانياً: التوصيات

- ١- إقرار توصيات ومواثيق أكثر عدالة بشأن المهاجرين واللاجئين .
- ٢- دعوة الباحثين إلى التوسع في الأبحاث التي تتحدث عن سياسات الهجرة واللجوء في أوروبا وتأثيرها على الداخل الأوروبي .



الهوامش

١. باسم، الجعفري، القانون الدولي الإنساني، دار المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٤٠.
٢. علي إبراهيم، بكرافي، المهاجر، دار النفائس، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٤٤.
٣. علي إبراهيم، بكرافي، مصدر سابق، ص ٤٤.
٤. باسم، الجعفري، ميثاق الأمم المتحدة، دار الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٢٢.
٥. باسم، الجعفري، مصدر سابق، ص ٢٢.
٦. ملتقى الباحثين السياسيين، الفرق بين المهاجرين واللاجئين، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي
<https://arabprf.com/?p=139>
٧. جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، الطبعة الثامنة، دار العلم للملايين، ١٩٩٥م، ص ٦٨٥.
٨. ابن المنظور، لسان العرب، الجزء الثامن، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣ م، ص ٣٥.
٩. لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية والأدب والعلوم، الطبعة السابعة عشر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٧١٣.
١٠. سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٣٥٦.
١١. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٣٧٢.
12. Steve Rose, A Deadly Ideology: How the "Great Replacement Theory" Went Mainstream , Guardian, ٢٠٢٢/٠٦/٠٨.
13. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Carnegie Europe, April ٢٠٢٤
14. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Carnegie Europe, April ٢٠٢٤
15. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Carnegie Europe, April ٢٠٢٤
16. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Carnegie Europe, April ٢٠٢٤
١٧. أحمد نظيف، إعادة معايرة السياسات الأوروبية للهجرة: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٤/٠٤/١٦
١٨. أحمد نظيف، إعادة معايرة السياسات الأوروبية للهجرة: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٤/٠٤/١٦
19. Armida Van Rij, Tim Benton, Creon Butler and Patrick Schroder, How will gains by the far right affect the European Parliament and EU? ٢٠٢٤/٠٦/١١.
٢٠. الاتحاد الأوروبي . ميثاق الهجرة الجديد والإصلاحات، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي :
<https://www.europarabct.com/> تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١٠
21. Armida Van Rij, Tim Benton, Creon Butler and Patrick Schroder, How will gains by the far right affect the European Parliament and EU? ٢٠٢٤/٠٦/١١.



المصادر

أولاً: الكتب

١. باسم، الجعفري، القانون الدولي الإنساني، دار المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.
٢. علي إبراهيم، بكرافي، المهاجر، دار النفائس، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
٣. باسم، الجعفري، ميثاق الأمم المتحدة، دار الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.
٤. جبران مسعود، الرائد، معجم لغوي عصري، الطبعة الثامنة، دار العلم للملايين، ١٩٩٥م.
٥. ابن المنصور، لسان العرب، الجزء الثامن، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
٦. لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية والأدب والعلوم، الطبعة السابعة عشر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ٢٠١٠.
٧. سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٤م.
٨. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤م.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

١. ملتقى الباحثين السياسيين، الفرق بين المهاجرين واللاجئين، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي
<https://arabprf.com/?p=١٣٩>
٢. أحمد نظيف، إعادة مُعَايَرَة السياسات الأوروبية للهجرة: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٤/٠٤/١٦.
٣. الاتحاد الأوروبي. ميثاق الهجرة الجديد والإصلاحات، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي :
<https://www.europarabct.com/> تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/١٠

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Steve Rose, A Deadly Ideology: How the "Great Replacement Theory" Went Mainstream , Guardian, ٢٠٢٢/٠٦/٠٨.
2. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Carnegie Europe, April ٢٠٢٤
3. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Carnegie Europe, April ٢٠٢٤
4. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Carnegie Europe, April ٢٠٢٤
5. Armida Van Rij, Tim Benton, Creon Butler and Patrick Schroder, How will gains by the far right affect the European Parliament and EU? ٢٠٢٤/٠٦/١١.
6. Rosa Balfour and Stefan Lehne, Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy , Op. cit.